الإصلاح الزراعي في الإقليم المصري

للمهندس الزراعي مصطفى عبد العزيز الالفي

لقد كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مساوىء اجتماعية انتهت آثارها في البلاد المتمدينة بانتهاء عهود الإقطاع . ومن أسوأ هذه الآثار استبعاد طبقة معينة تمثل الأكثرية الساحقة من المشاركة في شئون الحكم ، ومن تقرير مصيرها بنفسها وجعلها مجرد أداة في يد المسيطرين عليهم من الإقطاعيين يوجهون سياسة البلاد الوجهة التي تتفق مع مصالحهم ولا تساير في قليل أو كثير المبادىء الإنسانية . ولقد كان الإصلاح الزراعي أساساً لجميع الإصلاحات الإجتماعية في أوربا الغربية في القرن التاسع عشر وفي أوربا الشرقية والشرق الأقصى في القرن العشرين .

ولقد عمدت دول كثيرة ، الراغبة في تمليك أراضيها الزراعية لزارعيها الكادحين ورفع معيشتهم، إلى اتخاذ خطوات خطيرة في شئون الإصلاح الزراعي، وقد رسمت ست عشرة دولة في العالم من الإجراءات ما يكفل توسيع الفرص أمام فلاحيها لامتلاك الأراضي ومن بين تلك الدول الإقليم المصري والهند والباكستان واليابان وإيطاليا وتركيا وأسبانيا ويوغوسلافيا وألمانيا الغربية ، وقد وضع حد أقصى للملكية الزراعية في رومانيا سنة ١٩٢٢، وفي أستونيا سنة ١٩١٩، وفي لاتفيا سنة ١٩٢٠ ، كما طبق في اليونان وبلغاريا والمجر وبولندا في نفس التاريخ .

وإذا طالعنا التقرير الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة بعنوان «تقدم الإصلاح الزراعي» ونقلنا منه ترجمة حرفية عن الإصلاح الزراعي في الإقليم المصري فيقول «إن قانون الإصلاح الزراعي المصري يكون في مجموعه خطة كبيرة متناسقة بعيدة الهدف ، إذ يهدف قانون الإصلاح المصري إلى إعادة توزيع الحيازات الكبيرة

■ المهندس الزراعي مصطفى عبد العزيز الألفي: اخصائي بقسم الإقتصاد ، مصلحة الإقتصاد الزراعي والاحصاء وزارة الزراعة .

التى تزيد مساحتها على حد أعلى خاص ، ويرمى القانون إلى تكوين الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض ، ويحرم تفتيت الحيازات إلى أقل من حد أدنى معلوم وينظم القانون المصرى العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، كما يضع حداً أعلى للقيم الإيجارية وحداً أدنى لأجور العمال الزراعيين ، ويمنح القانون حق تكوين النقابات العمالية ، وقد ألحق بالقانون الأساسى قانون إضافى يحل الأوقاف الأهلية التى كانت تشغل مساحة كبيرة من مجموع الأراضى الزراعية المصرية ، ويقول التقرير أن قانون الإصلاح الزراعى المصرى قد وضع دعائم ثابتة لطور جديد فى حياة الإقليم المصرى الحديث فقد ألغى الإقطاع الزراعى الذى كان أساساً للفساد السياسى والإستغلال الإقتصادى كما حول رأس المال المجمد فى الأرض إلى مجالات أخرى للإستثمار الصناعى والتجارى ويبلغ ذلك المال مائتين مليون جنيه . ويضيف التقرير قائلا أنه فى آسيا قد أصبح الملايين من المزارعين ملاكاً لأراضيهم ، كما أنه قد توفر لملايين من المستأجرين الوسائل التى تكفل لهم بقاءهم فى أراضيهم وتوفر لهم الأسباب التى تحميهم من مغالاة الملاك فى تحديد سعر الإيجار .

ولقد قالت الدكتورة درين واريز الأستاذة بجامعة لندن فى سلسلة محاضرات ألقتها بقاعة جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع تلبية لدعوة البنك الأعلى بالقاهرة عام ١٩٥٥ عن الإصلاح الزراعى « يعد الإصلاح الزراعى من أهم التغييرات الإجتماعية بالعالم ، وقد تبدو هذه العبارة مبالغاً فيها ولكن التفكير الدقيق سيقنعنا بدلالتها . فلا يوجد أى تغيير اجتماعى فى الوقت الحاضر بالبلاد الصناعية يمكن أن يقارن بالإصلاح الزراعى ، فكل التغييرات الشاملة الجديدة فى الحياة الإجتماعية تحدث الآن بالبلاد الزراعية وخاصة بآسيا » .

ويأتى الإقليم المصرى فى المرتبة الأولى بين الدول التى قامت بتنفيذ برنامج للإصلاح الزراعى بل لقد كان الإصلاح الزراعى المصرى بمثابة الشرارة التى تبعها انبثاق عدة إصلاحات مماثلة سواء فى آسيا أو أمريكا اللاتينية ، فعلى ضوء دراسته استرشدت الإقليم السورى والعراق والباكستان والهند وكوبا ، واقتبست منه ما يلائم ظروفها المحلية كما اهتمت به هيئة الأغذية والزراعة وأخصائيو اليونسكو وأكاديمية العلوم فى

الإتحاد السوفيتى ومعهد الأبحاث فى بنسلفانيا ومنظمة أمناء الشرق الأوسط بإرسال خبرائها لدراسة المشروع والوقوف على مدى نجاحه .

الملكية الزراعية فى الإقليم المصرى

إذا نظرنا إلى تاريخ الإقليم المصرى لوجدنا أن تركز الملكية الزراعية فى أيدى نفر قليل ترجع إلى أسباب عديدة ، فقد عمد محمد على إلى إلغاء نظام الإلتزام فى الفترة ما بين سنة ١٨١٣ وسنة ١٨١٨ ، وقسم أراضى القرى وأقام النظام الذى ابتدعه على الإحتكار ، أما الفلاح القائم بزراعة الأرض نفسها فلم يكن له سوى حق المنفعة دون ملكية الرقبة ، وفى الوقت نفسه منح عدداً من الأعيان ورجال الإدارة والحربية مساحات بلغت ٢٠٠ ألف فدان وعرفت باسم الأبعاديات ، كما أعطى أفراد أسرته مساحات واسعة من أراضى الدولة ، وقد تولى اسماعيل الحكم ومساحة مزارعه لا تتجاوز ١٥ ألف فدان ولم يمض سبعة عشر عاماً حتى ارتفع الرقم إلى ٩٥٠ ألف فدان أى خمس المساحة المزروعة إذ ذاك . وقد منح الأراضى إلى عدد من أصحاب الحظوة عنده وبلغ مجموع الهبات والحسنات ٨٧٦,٨٦٣ فداناً . وقد بيعت أملاك الدائرة السنية بأثمان زهيدة إلى عدد من الأعيان حتى تكون هناك مصالح مشتركة تربطهم بالحاكمين والإستعمار البريطانى .

أما فى القرن الحالى فكانت الخاصة الملكية لا تقف عند الإستيلاء على الأراضى فحسب بل تعدى إلى تملك الأراضى الجيدة من وزارة الأوقاف وتفاتيش وزارة الزراعة ، كما كانت الأحزاب السابقة أداة طيعة فى يد الملك السابق وكان همها اجتناز الثروات وشراء الأراضى الزراعية بالمزادات الوهمية وتسخير عمال الدولة ومشروعاتها فى أراضيهم .

ويبين الجدول الآتى توزيع الملكية الزراعية فى الإقليم المصرى قبل الثورة :

توزيع الملكية الزراعية فى عام ١٩٥٠

فئات الملكية بالفدان	جملة الأطيان بالفدان	عدد الملاك	متوسط ما يملكه الفرد
يملكون فدانا فأقل	٧٨٠,٢٤٦	١,٩٨١,٣٣٩	,٣٩
يملكون من ١ إلى ٥	١,٣٢٤,٠٣٠	٦١٨,٨٦٠	٢,١٤
يملكون من ٥ إلى ١٠	٥٣١,٠٢٤	٨٠,٠١٩	٦,٦٤
يملكون من ١٠ إلى ٢٠	٦٢٦,٧٠٠	٤٦,١٢٧	١٣,٥٩
يملكون من ٢٠ إلى ٣٠	٣١٣,٠٨٧	١٣,٠٧٣	٢٣,٩٥
يملكون من ٣٠ إلى ٥٠	٣٥١,٥٧٧	٩,٣٥٨	٣٧,٥٧
يملكون من ٥٠ إلى ١٠٠	٤٤٥,١١١	٦,٥٧٥	٦٧,٧٠
يملكون من ١٠٠ إلى ٢٠٠	٤٣٦,٤٠٤	٣,١٩٥	١٣٦,٥٩
يملكون من ٢٠٠ إلى ٤٠٠	٣٦٢,٢١٧	١,٣٥٠	٢٦٨,٣١
يملكون من ٤٠٠ إلى ٦٠٠	١٦٤,٤٤٥	٣٤٣	٤٧٩,٤٣
يملكون من ٦٠٠ إلى ٨٠٠	٩٨,٤٣٠	١٤٢	٦٩٣,١٧
يملكون من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠	٨٢,٧٤٣	٩٢	٨٩٦,٤٥
يملكون من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠	١٢٢,٢٩٦	٩٩	١٢٣٤,٥١
يملكون من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠	٧٤,٥٥٤	٢٨	١٦٩٤,٧٩
يملكون أكثر من ألفين فدان	٢٧٧,٢٥٨	٦١	٤٥٤٥,٢١

من هذا يتبين لنا أن حوالى ٧١,٦ ٪ من الملاك الزراعيين لا يملكون سوى ١٣ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة بينما ٢,٠١٥ شخصاً فى حوزتهم ١,٢٥٤,٤٩٣ فداناً أى أكثر من ٢١ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة ، وأكثر من هـــذا فإن من الدخل الزراعى ٦٠٩,٤٨٠ جنيهاً موزعة على

٢٧٣,٢٩٢ فرداً من صغار الملاك فى السنة ومعنى هذا التوزيع السيىء أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان ، ودخل مثل هذه القطعة لا يكفى حتى لسد المطالب الضرورية التى تليق بالإنسان ، وهذا بالإضافة إلى أن غير الملاك وهم الغالبية العظمى وهؤلاء مع أسراتهم لا يجدون حتى القوت الضرورى ، ومن ذلك يتضح أن المشكلة الرئيسية التى واجهت الريف المصرى كانت تنحصر أولا فى إعادة توزيع الملكية الزراعية .

ولبيان هذه الحقائق تتناول منطقة دميرة إحدى المناطق التى انطبق عليها قانون الإصلاح الزراعى (كانت دميرة اسماً للأرض التى كانت ضمن ممتلكات أسرة طوسون فى مركز طلخا بشمال الدلتا) .

١ — تبلغ مساحة دميرة وملحقاتها أكثر من ١١ ألف فدان .

٢ — عدد السكان ٢٠,٣٦٢ نسمة منهم ٩,٩٨٩ من الذكور ، ١٠,٣٧٣ من الإناث ، وهؤلاء جميعاً يكونون ٣,٠٤٦ أسرة ، ومتوسط تعداد الأسرة ستة أفراد .

٣ — قام نظام الاستغلال على التأجير لأهالى المنطقة وكانت النسبة الكبرى من المستأجرين من صغار الزراع الذين يخدمون فداناً أو فدانين أو خمسة أفدنة ، أما المستأجرون الكبار الذين يحصلون على عقود بمساحات كبيرة ويستخدمون عمالا زراعيين فعددهم قليل ونصيبهم من الأرض محدود ، فقد بلغت المساحة المؤجرة لكبار المستأجرين ٢,٣٢٧ فداناً ، ولصغارهم ٨,٩٤٦ فداناً .

٤ — كان هذا التفتيش ملكا لأربعة أفراد وإيراده لهم ٤٥٠ ألف جنيه فى السنة، بينما كان متوسط صافى الدخل من الفدان للمستأجر ١٧ جنيه و ٧٥٠ مليما سنوياً ، أى أقل من ١٥٠ قرشاً فى الشهر للمستأجر أو للأسرة التى يبلغ عدد أفرادها ستة فى المتوسط .

وهناك أمثلة أخرى مماثلة توضحها الأرقام التالية :

المنطقة	المساحة التى استولت عليها اللجنة	اسم المالك	عدد المستأجرين قبل القانون	متوسط دخل المستأجر فى السنة قبل القانون
	فدان		أسرة	مليم حنيه
بلتاج	٢٨٣٢	محمد على توفيق	٥٧٥	١٧,٢٥٣
الأبشيط	١١٠٢	إلهامى حسين	١٩٦	١١,٣٢٣
سنديس	٥٦٦	محمد على حسن	٩٠	١١,٦٦٦

وإذا وزعنا سكان الريف حسب المهنة لوجدنا فى التعدادات الثلاثة الأخيرة أن :

الحرفة والمهنة	التعدادات		
	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧
مزارعون بالأجرة	١,٣٩٣,٠٠٠	١,٤٥٧,٣٠٠	٦٥٩,٨٠٠
مزارعون فى أرض يستأجرونها	٦٧٨,٦٠٠	٢١٠,٤٠٠	٢٣٨,٤٠٠
مزارعون فى أرض يملكونها	٥٤٥,٩٠٠	٩٦٠,٠٠٠	٧٢٤,٩٠٠
مزارعون يساعدون ذويهم	١,١٧٤,٤٠٠	١,٢٢٦,٩٠٠	٧١٣,٦٠٠

وإذا قسمنا متوسط دخل مالك المساحات المختلفة من الأراضى الزراعية لوجدنا أن :

متوسط المساحات	متوسط الدخل السنوى بالجنيه سنة ١٩٤٧
أقل من فدان	١٠
أقل من ١ — ٢ فدان	٣٤
من ٢ — ٣ فدان	٥٨
من ٣ — ٥ فدان	٧٦
من ٥ — ١٠ فدان	١٠٨
من ١٠ — ٢٠ فدان	١٦٨
من ٥٠ — ١٠٠ فدان	١٣٠٠
من ٥٠٠ فدان فما فوق	٣١٧٦٠

ومن هذا الجدول السابق نجد أن متوسط دخل ما يملك أقل من فدان منخفض إلى درجة أنه لا يسد الرمق ، وكذلك من يملك من ١ — ٢ فدان، مع أن هذه الطائفة تمثل معظم ملاك الأراضى فى الإقليم المصرى ، أى تمثل حوالى ٧٢ ٪ من الملاك ، ولذا نجد أن مستوى المعيشة لمن يشتغلون بالزراعة منخفض بالنسبة للحرف الأخرى ، كما يظهر فى الجدول الآتى :

المهنة	متوسط دخل الفرد بالجنيه سنة ١٩٤٧
زراعة	١٦,١٣٠
تجارة	٦٣,٤٠٠
مهن فنية	١٦٨,٣٠٠
خدمات مختلفة	٣٨,٧٠٠

وهنا نجد أن المشتغلين بالزراعة كانوا فى أخفض درجة من السلم الإقتصادى فى الإقليم المصرى .

هذا هو الوضع الذى واجهته الثورة عند قيامها ، مما دعاها إلى إصدار قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ . وتعتبر أهم مشتملاته تحديد الملكية وتوزيع الأراضى المستولى عليها على الفلاحين وإنشاء الجمعيات التعاونية وتكوين النقابات وذكر حقوق العمال الزراعيين وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضى ومستأجريها .

ولقد كانت أهم الأهداف التى يسعى إليها هذا القانون لتحقيقها هى :

١ — تحرير المجتمع المصرى من الإقطاع الذى استمر سنين طويلة يرمز الإستعباد السياسى ، أى تحقيق الحرية السياسية وتحرير المواطنين .

٢ — الحد من سلطة كبار الملاك الرجعيين .

٣ — تقليل الفوارق بين طبقات الشعب وتحقيق الإستقرار الإجتماعى .

٤ — النهوض بالزراعة وزيادة الإنتاج .

٥ — تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

٦ — تحسين حال العمال الأجراء فى الزراعة وكفالة حقوقهم .

٧ — توجيه الإستثمار والتوظف نحو مجالات جديدة خلاف الأرض .

ولسنا فى حاجة إلى أهمية ترديد الأسباب التى تحدونا للعناية بالإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى ، وعلى أى حال يمكن أن نجملها فى الآتى :

١ — الزراعة أهم مصادر النشاط الاقتصادى فى الإقليم المصرى إذ لا زالت الصفة الغالبة على الإقتصاد المصرى هى الصفة الزراعية ، ولا زالت ميزة الإقليم المصرى النسبية فى الزراعة دون الصناعة .

٢ — تعطى الزراعة أكثر من نصف الدخل القومى .

٣ — تستوعب الزراعة جهود حوالى ٧,٥٠٠,٠٠٠ نسمة أى أكثر من ٦٠ ٪ من السكان العاملين ، ويلاحظ أن عدد السكان فى الريف يتراوح بين ١٤ إلى ١٥ مليون نسمة .

ومما لا شك فيه أن الإصلاح الزراعى قد نجح وأرسى قواعده وأصبح بناء شامخاً ، وقد حل هذا القانون إلى حد ما مشكلة الفوارق الشديدة بين طبقة الملاك الزراعيين ، وأن أكثر النتائج أهمية تلك التى لا يمكن قياسها بمعيار . هى فلسفة جديدة وبعث جديد وإيقاظ للريف الذى ظللته الكآبة والحزن وأفقدته السطوة والجاه والبطش ما بقى لأهله من كرامة وعزة نفس . فقد يمكننا أن نحدد زيادة الإنتاج ، وأن نعبر بالأرقام عن زيادة دخل المالك أو المستأجر الزراعى ، وأن نسجل مظاهر التقدم الإقتصادى ولكن ليست هذه هى معايير النجاح وحدها ، إن المعايير الحقيقية للنجاح هى فى إحياء الكرامة والعزة والشخصية والحرية ، فالإصلاح الزراعى خطوة أساسية لتحقيق الديمقراطية السياسية ، وقد حدد العلاقة بين المالك والمستأجر فنصت بعض بنوده على حماية المستأجرين من حيث تحديد القيمة الإيجارية ومدة الإيجار وعدم إمكان إخراج المستأجرين إلا بشروط خاصة .

وقد نصت المادة (٣٥) على « ألا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات ، وتستثنى من ذلك الأراضى المستولى عليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون » ، ونصت المادة (٣٦) « يجب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع المالك — والآخر مع المستأجر ، فإذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مزارعة لمدة ثلاث سنوات نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات » .

وقد حذر كثير من النقاد قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى من إعادة تقسيم الملكيات وأنها ستؤدى إلى تدهور فى الإنتاج ، وقد يحدث هذا إذا حدثت المنافسة بين عوامل الإنتاج وأن تكون الملكيات الكبيرة متمتعة بمزايا الإنتاج الكبير وهذا لم يحصل فى أراضى التفاتيش ، ومن الخصائص الهامة للملكية فى الإقليم المصرى أنها ملكيات كبيرة ولكنها ليست وحدات إنتاجية كبيرة ، فوحدات الملكيات الكبيرة فى الإقليم المصرى غالباً ما تكون مقسمة إلى وحدات صغيرة ومؤجرة ، هذا والجمعيات التعاونية التى سيشترك فيها الفلاحون سترشدهم إلى الطرق الزراعية الحديثة وتقدم لهم صنوف المساعدات وقد زاد الإنتاج فى أغلب

البلدان بعد تنفيذ الإصلاح الزراعى ، ففى الفترة ما بين الحربين فى فنلندا وتشيكوسلوفاكيا وبولندة واليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا أدت إلى زيادة الإنتاج وقد كان السبب الرئيسى راجعا إلى تنظيم الائتمان الزراعى وجهود الجمعيات التعاونية.

ومن أهم الأمثلة التى تدل على زيادة الإنتاج محصول القصب ، ففى منطقة تجمع حمادى كان محصول الفدان فى ١٩٥١/١٩٥٢ وهو العام السابق للإصلاح الزراعى ١٣٥٩ قنطارا ، بينما بلغ هذا المتوسط ١٦٧٤ و ١٨١٦ قنطارا على التوالى فى العامين الأول والثانى من الإصلاح الزراعى . وإذا انتقلنا من القصب إلى بقية المحصولات فإن بيانات الاصلاح الزراعى توضح أن الزيادة فى محصول القمح بلغت ١٥ ٪ ، والزيادة عامة لسائر المحصولات وتتراوح نسبتها بين ١٥ و ٢٥ ٪ .

ولقد كانت الدورة الثلاثية هى الدورة النموذجية بالنسبة للإقليم المصرى، لذلك قسمت الأراضى دورات زراعية منظمة ومتسعة فى مساحتها ، داخل هذه الدورة يملك كل مالك أرضه موزعة فى ثلاثة أقسام فى حالة الدورة الثلاثية وقسمين فى حالة الدورة الثنائية بمناطق القصب، والأساس فى التوزيع هو ملكية فردية محددة لكل أسرة مع تقديم كافة الخدمات التى يقدمها بنك التسليف الزراعى التعاونى .

ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية فى الإصلاح الزراعى أكثر من ٤٠٠ جمعية وقد بلغ فائض أرباحها فى نهاية سنة ١٩٥٨ المالية ١,١٦١,٧٩٦ جنيه ، هذا الفائض حصيلة خدمات زراعية ضخمة نذكر منها على سبيل المثال توزيع ١٧٠ ألف أردب من التقاوى قيمتها ٦٧٧,٢٨٨ جنيهاً ، وتوزيع ١٠٣ آلاف طن من الأسمدة قيمتها أكثر من ٢,٥ مليون جنيه ، ومبيدات حشرية تبلغ أكثر من ٢٥٠٠ طن وقيمتها ٣٩٧,٠٣٢ جنيهاً ، وقد بلغت جملة التوريدات الزراعية التى تمكنت الجمعيات من توفيرها لأعضائها عن طريق الإقراض قصير الأجل نحو أربعة ملايين جنيه وتسدد هذه القروض عند نضج المحصول الذى استخدم فيه كل نوع من أنواع التوريدات الزراعية . وتنفيذاً لبرامج الخدمة الآلية لأراضى الملاك الجدد قامت الجمعيات التعاونية بشراء ما يلزمها من جرارات ومحاريث وماكينات الرى وقد بلغ ما اشترته من هذه الوحدات ١٥١ وحدة ميكانيكية .

وتقضى المادة (١٩) من قانون الإصلاح الزراعى بقيام الجمعيات التعاونية التى يشترك فى عضويتها جميع الملاك الجدد دون استثناء بتسويق حاصلات الأعضاء الزراعية لحساب الأعضاء أنفسهم ، ولم يكن تطبيق ذلك أمراً ميسوراً طبعاً ، وحينما بدأ جهاز الإصلاح الزراعى بنشر الدعوة لتسويق القطن تعاونياً لم يقتنع معظم الملاك الجدد بهذا النظام ، ومع هذا نجح فى أول سنة فى تجميع كميات صغيرة وأخذت فى التدرج كما هو موضح من الجدول التالى :

السنة	الكمية المباعة تعاونياً بالقنطار
١٩٥٣	٢٧٦٦٦
١٩٥٤	٨٤٨٢٦
١٩٥٥	١٦٢٧٣٦
١٩٥٦	٢٣٤٤٩٦
١٩٥٧	٣٠٥٤٤٣

ففى جمعية الزعفران مثلا وهى تضم ٩٧٣ عضوا يستغلون ٤٩٣٨ فدانا بلغت قيمة الخدمات التى قدمتها لأعضائها خلال سنة ١٩٥٤ ، ١٦٥,٥٤٤ جنيها ولقد حققت هذه الجمعية ربحا صافيا قدره ٢٨,٣٦٦ جنيها كما زاد صافى دخل الفدان من ٣٢ جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ٣٩ جنيها ونصف سنة ١٩٥٤ . وما من شك فى أن هذا النجاح الذى لقيته هذه الجمعيات عندنا يرجع إلى ما تتمتع به من نظام فريد .

وقد قامت إدارة الرى فى الاصلاح الزراعى بعبء كبير فأنشأت شبكة للرى والصرف فى مساحة ١٢٢ ألف فدان بلغت تكاليفها ٥٧٢ ألف جنيه ، وقام الإصلاح الزراعى بإنشاء عزب جديدة تتكون من ١١٥٩ منزلا ، كما قام بإنشاء مبان للاستغلال تضمنت مخازن ومكاتب وحظائر ومحطات للرى وبلغت تكاليف هذه الإنشاءات جميعها ٨٠٨,٨٦٢ جنيها ، ولقد وزع الإصلاح حتى الآن

٣٦٥,٧٤٦ دجاجة انتفع من توزيعها ٣٨ ألف فلاح ، وقام بتوزيع أكثر من ١٢٠٠ جاموسة بسعرها الأساسى مع سداد ثمنها على خمسة سنوات ، ويشرف الإصلاح على ٤٤٠٠ من الحدائق ، ويقضى القانون بتخصيص هذه الأراضى عند توزيعها على خريجى الكليات والمعاهد المتوسطة . وإذا نحن قارنا جمعيات التعاون بالإصلاح الزراعى بجمعيات التعاون تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، نجد أن جمعيات التعاون بالإصلاح تسير وفق سياسة تعاونية موجهة ملزمة ونجد أنها أكثر فائدة من الأخرى للأعضاء مما أدى إلى صدور القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ سنة ١٩٦٠ بأن تتولى وزارة الإصلاح الزراعى شئون الجمعيات التعاونية الزراعية بدلا من وزارة الشئون الاجتماعيه والعمل . ومن الأسباب الهامة لنجاح تلك الجمعيات وجود المشرف التعاونى الزراعى على رأس كل جمعية ومعه عدد كاف من الموظفين الفنيين ، هؤلاء عمد الجمعية وأساس العمل بها ، يشرفون على زراعة الأعضاء ويقومون بتلبيه طلباتهم الزراعية ، وأن نظم هذه الجمعيات الداخلية تتفق مع حالة كل جمعية وظروفها المختلفة وطبيعة المنطقة والمحاصيل التى تزرع بها وحالة الأهالى الاقتصادية والاجتماعية ونظام الدورات والعزب الواقعة فى منطقة عمل الجمعية مما كان له الأثر الكبير فى إمكان تمثيل جميع الأعضاء فى هذه الجمعيات تمثيلا ديموقراطيا .

ولقد اختارت مراقبة الصحافة بالإصلاح الزراعى بالاشتراك مع جامعة عين شمس كموضوع للبحث ، تقدم مشروع الإصلاح الزراعى ، وشملت الدراسة طبقة صغار الملاك الذين وزعت عليهم أراضى الإصلاح ، وطبقة المستأجرين لأراضى الإصلاح الذين سيصبحون بعد فترة ملاكا للأرض ، وفيمايلى بعض نتائج هذا البحث بناحية سرسق بمنطقة القليوبية (دراسة ٢٣٤ حالة) :

(١) ٦٢,٤ ٪ من مجموع أفراد البحث انتقلوا من طبقة المستأجرين إلى طبقة الملاك الجدد .

(٢) ١٥,٤ ٪ من مجموع أفراد البحث كانوا ملاكاً لمساحات ضئيلة أقل من فدان فى معظم الحالات ومستأجرين فى نفس الوقت وانتقلوا إلى طبقة الملاك الجدد الذين لا تقل ملكيتهم عن فدانين .

(٣) ٨,١ ٪ من مجموع أفراد البحث كانوا مستأجرين يعملون فى المواسم كعمال زراعيين انتقلوا إلى طبقة الملاك الجدد .

(٤) ٦,٤ ٪ من مجموع أفراد البحث كانوا ملاكا لمساحات أقل من فدان انتقلوا إلى طبقة ملاك الجدد لمساحات لا تقل عن فدانين .

(٥) ٧,٧ ٪ من مجموع أفراد البحث كانوا يعملون بالأجر اليومى كعمال زراعيين انتقلوا إلى طبقة الملاك الجدد .

أما عن أفراد البحث من العمال الزراعيين فلا شك أن التغير الذى طرأ على حياتهم يعد طفرة واسعة ، أما أفراد البحث الذين كانوا ملاكا فقد كان ٨٢و٣ ٪ من مجموعهم يملكون أقل من فدان فانتقلوا إلى طبقة الملاك الذين لا تقل ملكيتهم عن فدانين ، كما انتقل معظم طبقة المستأجرين الذين كانوا يستأجرون مساحة فدان وأقل ونسبتهم ٥٤,٧ ٪ من مجموع المستأجرين وانتقل معهم المستأجرون الذين كانوا يستأجرون فدانين ونسبتهم ٣٦,٣ ٪ من مجموع المستأجرين إلى طبقة الملاك الجدد الذين لا تقل ملكيتهم عن فدانين ، وهكذا استفادت هذه الفئات الثلاث من الإصلاح الزراعى وهى فئة صغار الملاك السابقين وفئة المستأجرين وفئة العمال الزراعيين فقد انتقلوا جميعا إلى فئة الملاك الذين يملكون الآن مساحات أكبر مما كانوا يملكون أو يستأجرون من قبل . واتضح من تحليل الجداول الخاصة بالانضمام إلى الجمعية التعاونية قبل الإصلاح أن ٧٩,٩ ٪ من مجموع أفراد البحث لم يكونوا مشتركين بجمعية تعاونية . أما الآن فإن جميع أفراد البحث مشتركون فى الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى .

ولقد أدى نجاح الجمعيات التعاونية فى الإصلاح الزراعى فى تنفيذ الدورة الزراعية المنظمة إلى التفكير فى تنفيذها خارج مناطق الإصلاح الزراعى . ولا ريب أن نظام تجميع الإستغلال الزراعى هو عمل كبير ومجهود شاق ، ولقد بدء فى تنفيذ هذا المشروع على نطاق واسع هذا العام ويضيق المقام هنا عن ذكر هذا المشروع وفوائده والآثار المترتبة عليه .